

قوة الإنسانية
مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر



AR

CD/22/X.X
الأصل: بالإنجليزية
للاطلاع

مجلس مندوبي

الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

22-23 يونيو 2022

الحروب في المدن

وثيقة معلومات أساسية

وثيقة من إعداد

اللجنة الدولية للصليب الأحمر

بالتعاون مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

والصليب الأحمر النرويجي

جنيف، في أيلول/سبتمبر 2021

عرض موجز

تخلف النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية عواقب إنسانية مدمرة وغير مقبولة. وبما أنه من المتوقع أن يعيش حوالي 70 في المائة من سكان العالم في المدن بحلول عام 2050،¹ فلن يمكن للعواقب الإنسانية للنزاعات في المدن إلا أن تزيد سوءًا. وعندما يحتاج القتال المدن، فإن المعاناة التي نشهدها رهيبية. ولا يمكننا أن نترك هذه المعاناة تتحول إلى قاعدة جديدة.

وواجهت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (الحركة) في السنوات الأخيرة تحديات إنسانية ودبلوماسية جمة وتحديات جمة أيضًا في تأمين الموارد من أجل الوقاية من المعاناة الإنسانية والاستجابة لها أثناء الحروب في المدن وبعدها. وقد أبرزت العديد من النزاعات الأخيرة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات وقائية فعالة واستجابات ميدانية وإعلامية من أجل ضمان حماية أفضل للمدنيين واحترام أكبر للقانون الدولي الإنساني. ويقع على عاتق الحركة أداء دور حاسم وجماعي في هذا المسعى، بصفتها أكبر شبكة إنسانية في العالم.

وتشهد الجمعيات الوطنية بأم العين، كوتها أولى الجهات المستجيبة، الدمار الذي تخلفه الحروب في المدن. وخلال فترة السنتين والنصف الماضية، استشارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر (اللجنة الدولية) والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (الاتحاد الدولي) والصليب الأحمر الترويجي مجموعة واسعة من الجمعيات الوطنية من أجل تحديد الشواغل المشتركة والنظر في أفضل وسيلة لتحويل هذه الشواغل إلى إجراءات منسقة يمكن أن تعتمد عليها الحركة برمتها وتنفيذها.

ويسعى مشروع القرار "الحروب في المدن" وملحقه "خطة عمل الحركة للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها للفترة 2022-2027" (خطة العمل) إلى تعزيز قدرة الحركة على الوقاية من المعاناة التي تسببها الحروب في المناطق الحضرية والاستجابة لها. وتهدف خطة العمل تحديدًا إلى تعزيز القدرة الجماعية للحركة على (أ) توثيق الآثار الإنسانية للحروب في المدن؛ (ب) وتعزيز استجابة الحركة الميدانية لحماية الأشخاص المتضررين من الحروب في المناطق الحضرية، ومساعدتهم؛ (ج) والتوعية بالشواغل الإنسانية للحركة بواسطة التواصل الإعلامي العام؛ (د) والتأثير على السياسات والممارسات بواسطة الدبلوماسية الإنسانية.

(1) مقدمة

تدور رحى النزاعات المسلحة طويلة الأمد بشكل متزايد في المناطق الحضرية. وهو توجه يغذيه معدل التوسع الحضري في العالم: فسكان المناطق الحضرية يزيدون بما يقارب 1.4 مليون شخص كل أسبوع، ومن المتوقع أن يمثلوا نسبة 70 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2050.² وتقدر الأمم المتحدة أن 90 في المائة من سكان المدن الإضافيين، البالغ عددهم 2.3 مليار نسمة، سيكونون في بلدان نامية في آسيا وأفريقيا، وأن النمو في أغلبه سيحدث في مدن صغيرة ومتوسطة الحجم.

¹ إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، توقعات التوسع الحضري في العالم: تنقيح عام 2018، الأمم المتحدة، نيويورك، 2018.

² المرجع نفسه.

وفي الموصل وحلب والرقّة ومرّاي وغزة ومقديشو ودونيتسك وطرابلس وصنعاء، يلحق واقع الحروب في المدن الضرر بعشرات الملايين من الناس الذين يتعرضون لخطر الموت أو الإصابة أو الإعاقة وتقطع سبل حصولهم على الخدمات الأساسية، أو الذين نزحوا عن منازلهم وباتوا يعيشون في ظروف مهيّنة دون أن يعرفوا متى يمكنهم العودة. وحتى بعد أن تضع المعارك أوزارها، تدوم الانقسامات الاجتماعية التي سببها القتال، وتستمر مخلفات الحرب القابلة للانفجار في زهق أرواح الناس ومنعهم من العودة إلى ديارهم. ويصعب هذا الأمر تعافي المدن وسكانها ويحمل في طياته خطر إثارة موجات جديدة من العنف. ولا تقتصر تداعيات الحروب في المدن على العواقب المباشرة: أي الموت والإصابة وخسارة المنازل والأصول. فسكان المدن يعتمدون على الأسواق ونظم تقديم الخدمات الأساسية من أجل تلبية احتياجاتهم. وتترك الحروب في المدن أثراً سلبياً على الوصول إلى هذه النظم وتعيق قدرة الناس على الحصول على الخدمات الأساسية، من الحصول على المياه والرعاية الطبية إلى حصول أولادهم على التعليم.

وتعمل الحركة في الخطوط الأمامية للاستجابة الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية. ويعمل متطوعو الصليب الأحمر والهلال الأحمر كل يوم وفي جميع أنحاء العالم بشجاعة وتفانٍ على تلبية احتياجات الأشخاص المتضررين من الحروب في المدن. وليس سياق المناطق الحضرية أمراً جديداً على الحركة، لكن النطاق الواسع للعواقب الإنسانية التي خلفتها الحروب في المناطق الحضرية في السنوات الأخيرة ولّد تحديات جمّة على مستوى العمليات والموارد والدبلوماسية.

ولكي تضمن الحركة حماية أفضل للمدنيين واحتراماً معززاً للقانون الدولي الإنساني، عليها أن تقوّي إجراءاتها الوقائية واستجابتها الميدانية. وتعرض هذه الوثيقة المعلومات الأساسية والمسوغات والآثار المحتملة المترتبة على الموارد ومنهجيات التنفيذ المقترحة ومشروع محتوى قرار مجلس المندوبين بشأن "الحروب في المدن" وخطة عمله للفترة 2022-2027.

(2) معلومات أساسية

تجتمع مكونات الحركة منذ عام 2019 للنظر في كيفية الوقاية من العواقب الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية والتصدي لها على نحو أفضل. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، شاركت الجمعيات الوطنية في العراق والصومال والنرويج، بالتعاون مع اللجنة الدولية، في رعاية استشارة على مستوى الحركة عُقدت في أوسلو بعنوان "الحرب في المدن: نحو استجابة شاملة من قبل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر". وأعقب ذلك جلسة إضاءة على موضوع الحروب في المناطق الحضرية في المؤتمر الدولي الثالث والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر المعقود في كانون الأول/ديسمبر 2019. وسلّطت هذه الجلسة الضوء على الآثار الإنسانية غير المقبولة للحروب في المدن والتحديات الفريدة التي تطرحها النزاعات المسلحة في المناطق الحضرية بالنسبة إلى استجابة الحركة.

وفي عام 2021، درس ممثلو الجمعيات الوطنية واللجنة الدولية والاتحاد الدولي كيفية تحويل الشواغل الملحة والمقترحات المحددة التي عُرضت في أوسلو في عام 2019 إلى التزامات مُنسقة يمكن أن تعتمدها الحركة برمتها وتنفيذها. ولذا، أُطلقت عملية استشارية غير رسمية شملت جميع مكونات الحركة المهمة، بهدف توفير محتوى يُدرج في مشروع قرار وخطة عمل يمكن تقديمها إلى مجلس المندوبين للنظر فيها. وأُجريت ثلاث استشارات في ست جلسات إلكترونية بين شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2021. وتناولت كل استشارة موضوعاً محدداً، وأعدت محتوى يُستخدم في أجزاء مختلفة من خطة عمل مستقبلية. ونظّمت استشارة رابعة تتألف من جلستين في حزيران/يونيو 2021، من أجل مناقشة مسودة مشروع قرار

أولى وخطة عمل بشأن الحروب في المدن. وتمخض عن الاستشارات مناقشات مثمرة بفضل المشاركة النشطة للجمعيات الوطنية من مجموعة واسعة من البلدان، لا سيما البلدان المتضررة بشكل مباشر من الحروب في المدن.

(3) التحليل

شهد العقد الماضي عودة خوض الحروب داخل المدن، فصار ما يقدر بنحو 50 مليون شخص حول العالم يتحملون وطأة الأعمال العدائية.³ وفي حين أن الحروب في المدن ليست ظاهرة جديدة، فقد ظهرت عوامل جديدة زادت من خطر تحوّل البلدات والمدن إلى ساحات القتال الرئيسية للنزاعات المستقبلية - إذا لم ينعكس مسار الاتجاهات الحالية. وتشمل هذه العوامل الأهمية الاستراتيجية للمدن من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية، والتوسع الحضري السريع، والمزايا التكنولوجية التي قد توفرها الحروب في المناطق الحضرية لبعض أطراف النزاعات المسلحة.

وتعتبر الحروب في المناطق الحضرية أكثر فتكًا بالمدينين مقارنة بالأعمال العدائية التي تحدث خارج المناطق المأهولة بالسكان. ويرجع ذلك جزئيًا إلى كثافة السكان المدينين واختلاط الأهداف العسكرية بالمدينين والأعيان المدنية. ويطرح قرب الأهداف هذا تحديات كبيرة أمام الأطراف المحاربة للامتثال التام لقاعدة أساسية من قواعد القانون الدولي الإنساني، ألا وهي قاعدة التمييز.⁴ وتكون العواقب وخيمة على المدينين الذين يقعون في شرك الأعمال العدائية في المناطق الحضرية. ويرى موظفو الحركة ومتطوعوها رأي العين المعاناة الهائلة ومتعددة الأوجه التي تلحقها الحروب في المناطق الحضرية بالمدينين كل يوم.

وتبلغ الإصابات والوفيات في صفوف المدينين وكذلك الأضرار التي تلحق بالمدينين والأعيان المحمية الأخرى مستويات عالية للغاية. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى حد كبير إلى استخدام الأسلحة المتفجرة التي تصيب مناطق واسعة في المناطق الحضرية. وعلى الرغم من أن الأسلحة مثل المدفعية الثقيلة (غير الموجهة في الغالب) وقذائف الهاون والصواريخ متعددة الأسطوانات والقنابل الكبيرة والقذائف والأحزمة المتفجرة يدوية الصنع صُممت لتستخدم في ساحات المعارك المفتوحة، فيسود استخدامها اليوم في حروب في المناطق الحضرية. وقد دفعت الاحتمالية الكبيرة لوقوع آثار عشوائية بالحركة في وقت سابق إلى دعوة الدول إلى "تعزيز حماية المدينين من الاستخدام العشوائي للأسلحة القابلة للانفجار وآثاره، بما في ذلك عن طريق تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني السارية تطبيقًا صارمًا، وتقادي استخدام الأسلحة القابلة للانفجار التي تصيب مناطق واسعة في المناطق المكتظة بالسكان".⁵

وموازاة ذلك، تتعطل الخدمات الحضرية التي لا غنى عنها للحفاظ على حياة الإنسان بسبب الأثر المباشر وغير المباشر والتراكمي للأعمال العدائية. ويُجرم السكان في كثير من الأحيان من الأغذية والمياه وخدمات الصرف الصحي والتخلص

³ ICRC, *Waging War in Cities: A Deadly Choice*, ICRC, Geneva, 2020.

⁴ اللجنة الدولية، القانون الدولي الإنساني وتحديات النزاعات المسلحة المعاصرة: تجديد الالتزام بالحماية في النزاعات المسلحة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لاتفاقية جنيف، اللجنة الدولية، جنيف، 2019.

⁵ القرار رقم 7 الصادر عن مجلس المندوبين لعام 2013، "الأسلحة والقانون الدولي الإنساني"، CD/13/R7، الفقرة 4: <https://preprod.rcrcconference.org/wp-content/uploads/2015/03/2013-Council-of-Delegates-resolution-booklet-AR.pdf>.

من النفايات الصلبة والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم.⁶ وتتفاقم أوجه الحرمان هذه من الخدمات الأساسية عندما تُحاصر المدن، وتُمنع المنظمات الإنسانية المحايدة من الوصول إلى السكان المدنيين، ويطول أمد النزاعات في المناطق الحضرية.⁷

وفي حين أن العديد من المدنيين قد لا يتمكنون من الفرار من منطقة محاصرة، يؤدي القتال في المراكز الحضرية أيضًا إلى نزوح جماعي، ويغير بشكل دائم طبيعة العديد من البلدات والمدن ونسيجها الاجتماعي في جميع أنحاء العالم. وغالبًا ما تجبر الظروف التي لا تطاق المدنيين على الفرار، ويعرضهم ذلك عادةً لخطر كبير.⁸ فقد يُستهدفون أو يعلقون وسط تبادل لإطلاق النار أو يتعرضون لسوء المعاملة من قبل أطراف النزاع أو ينفصلون عن أفراد عائلاتهم. وعندما ينتهي القتال، تمنع الأجهزة غير المنفجرة وغيرها من أشكال التلوث بالأسلحة، والافتقار إلى الخدمات الأساسية، العديد من النازحين من العودة، وغالبًا ما يكون ذلك لسنوات عديدة.⁹

وليس العديد من هذه العواقب حكرًا على الحروب في المدن، لكنها تحدث على نطاق أوسع بكثير في الحروب في المناطق الحضرية بسبب كثافة السكان المدنيين والأعيان المدنية، والتكتيكات والأسلحة التي تستخدمها الأطراف المحاربة، وطابع القتال في المناطق الحضرية الذي غالبًا ما يمتد لفترات طويلة.

وتتطلب الآثار المعقدة ومتعددة الأوجه للحروب في المدن نهجًا متعدد التخصصات ومتكاملًا وملائمًا للغرض المنشود تعده الحركة، ويسترشد بخبرتنا المباشرة وحضورنا المستمر في الميدان، حتى في الظروف الأشد صعوبة. واستنادًا إلى الدروس المستخلصة من الأطر السابقة التي أعدتها الحركة، وإلى قوتنا من خلال العمل المتضافر، ينبغي توسيع خطة عمل الحركة طويلة الأمد لتشمل مجموعة من المجالات من أجل إثراء فهمنا للحروب في المناطق الحضرية وتعزيز استجابتنا الجماعية لها. ويُقترح أن تركز التزامات الحركة على الأهداف المترابطة التالية.¹⁰

ألف- توثيق الآثار الإنسانية

يكتسي جمع البيانات بشأن الآثار الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية ومشاركتها أهمية بالغة لتحسين تحليلنا لأسباب الأضرار التي تلحق بالمدنيين. ومن المهم تحديد الفجوات الحالية في المعلومات، وتوضيح الغرض من جمع المعلومات، ووضع الشروط والإجراءات لمشاركة كل من البيانات والقصص الإنسانية. وسيساعد في هذه العملية تحديد مؤشرات للآثار الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية، تكون ذات أهمية بالنسبة إلى أنشطة الحركة الخاصة بالوقاية والتأهب والحماية والمساعدة. ويتعين اتخاذ إجراءات محدّدة لتسهيل جمع البيانات وتبادلها داخل الحركة واستخدامها بفعالية، لا سيما من قبل الجمعيات الوطنية العاملة في سياقات الحروب في المناطق الحضرية. ويعتمد إدخال تحسينات في هذا المجال، وفقًا للتوجيهات السارية، مثل "نهج الحد الأدنى من الحماية"،¹¹ على زيادة الدعم المادي والمتخصص، بما في ذلك التدريب على

⁶ اللجنة الدولية، الخدمات الحضرية أثناء النزاعات المسلحة الممتدة: دعوة لتبني نهج أفضل لمساعدة المتضررين، اللجنة الدولية، جنيف، 2015.

⁷ World Bank, ICRC and UNICEF, *Joining Forces to Combat Protracted Crises: Humanitarian and Development Support for Water and Sanitation Providers in the Middle East and North Africa*, World Bank, Washington, DC, 2021.

⁸ النازحون في المدن: تجربة النزوح الداخلي في المناطق الحضرية خارج المخيمات والاستجابة له، اللجنة الدولية، جنيف، 2020.

⁹ ICRC, *Weapon Contamination in Urban Settings: An ICRC Response*, ICRC, Geneva, 2019.

¹⁰ تستند الأقسام التالية إلى المناقشات التي جرت خلال استشارات الحركة بشأن الحروب في المدن التي عُقدت بين شباط/فبراير وحزيران/يونيو 2021.

¹¹ معايير الحركة الدنيا للحماية (أو نهج الحد الأدنى من الحماية) التي اعتمدها المجلس الاستشاري لشؤون الحماية المكون من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية في النزوح وبنجريا والسويد ولبنان وتركيا وأستراليا وبليز.

جمع البيانات وتحليلها، المقدم إلى الجمعيات الوطنية في السياقات المتضررة. وينبغي أن يتأشى وضع إطار عمل لهذه الأنشطة مع الولايات القائمة والمبادئ الأساسية ومتطلبات حماية البيانات ومتطلبات المساءلة ومبدأ "عدم إلحاق الضرر" والقيود الميدانية الأخرى.

باء- تعزيز الاستجابة الميدانية للحركة

تتمثل إحدى المهام الأساسية للحركة في حماية الأشخاص المستضعفين ومساعدتهم، بما في ذلك في حالات النزاعات المسلحة. وتتمتع مكونات الحركة بقدرات فريدة على توفير الحماية وتقديم المساعدات الإنسانية أثناء الحروب في المناطق الحضرية. ولذا، يُقترح أن يكون الهدف المركزي من خطة العمل هو تعزيز استجابتنا الميدانية المشتركة للحروب في المدن. وينبغي لهذه الاستجابة على وجه الخصوص أن (أ) تستند إلى تحليل جماعي محسّن لخياراتنا الميدانية في السياقات الحضرية؛ (ب) وتضع الأشخاص المتضررين في صميم نهجنا مع الالتزام في الوقت ذاته بمبدأ "عدم إلحاق الضرر"؛ (ج) وتعزز أنشطتنا في مجال المساعدة، لا سيما من أجل ضمان تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية؛ (د) وتعزز الشراكات القائمة وتُبرم شراكات جديدة، حسب الاقتضاء. وتتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في كيفية توفير حماية أفضل لمواطني الجمعيات الوطنية ومتطوعيها الذين يواجهون يوميًا مخاطر الإصابة الخطيرة أو الوفاة، بما يتأشى مع إطار الوصول الآمن. وإضافة إلى ذلك، فإن تحسين استجابتنا الميدانية الجماعية يعني دعم الجمعيات الوطنية في السياقات المتضررة من أجل بناء قدراتها.

جيم- التوعية بواسطة التواصل الإعلامي العام

ينبغي أن يساهم التوثيق والتحليل القائلان على الأدلة واللذان يرد وصفها أعلاه في إعداد خطابات إعلامية ورسائل رئيسية واضحة وفعالة. وينبغي أن تُذكي الحملة الإعلامية المقترحة على مستوى الحركة بشأن الحروب في المدن الوعي بالآثار الإنسانية الخطيرة المترتبة على الحروب في المناطق الحضرية، وأن تحشد دعم الرأي العام والدعم السياسي للجهود الرامية إلى الوقاية من عواقبها المدمرة والتخفيف منها. وستعتمد صياغة رسائل فعالة على توضيح أهدافنا الميدانية والاستراتيجية، والتحديد الواضح للفئات التي نخطبها وتصنيفها حسب الأولوية، وتحديد المصادر الموثوقة في كل سياق. ولكي تكون الحملة ناجحة، ينبغي أن تتبع وضع الرسائل في سياق مناسب للجمهور معيّن وتكييفها لتلائم السياقات المختلفة التي سُنستخدم فيها. وينبغي أن تستكشف الحملة أيضًا طرقًا مبتكرة للوصول إلى فئات جديدة من الجمهور، وتتنظر في أدوات جديدة لمضاعفة الأثر الذي تحدثه رسائل الحركة، وتعيد تأكيد دورها الفريد في النقاش العام بشأن الحروب في المناطق الحضرية.

دال- التأثير على السياسات والممارسات بواسطة الدبلوماسية الإنسانية

يكتسي وجود استراتيجية للمناصرة الإنسانية أهمية بالغة بالنسبة إلى إذكاء الوعي وحشد السلطات السياسية والعسكرية من أجل تصميم نهج قتالية خاصة بالمناطق الحضرية، تحدّ من عدد الضحايا المدنيين والأضرار التي تلحق بالبنية التحتية المدنية، واعتماد هذه النهج والاستثمار فيها. ومن الضروري التحاور بطريقة منسّقة ومنهجية مع السلطات على جميع المستويات من أجل نشر تفسيرات للقانون الدولي الإنساني تركز على دوره في الحماية، وتشكيل معالم النقاش

القانوني والسياسي. ومن شأن العمل على توضيح وتعزيز الأطر القانونية والسياساتية المحلية والدولية المتعلقة بسير الأعمال العدائية في المناطق الحضرية أن يحدث فرقاً حقيقياً في حياة السكان المتضررين.

وموازاة ذلك، من شأن تعزيز أفضل الممارسات، بناءً على ملاحظات الحركة والجهات الفاعلة الأخرى في الميدان، أن يؤثر على سلوك الأطراف المحاربة. ويمكن للمناصرة على مستوى الجمهور أن تنشئ مجتمعاً من المهتمين يساعد على وضع العواقب الإنسانية للحروب في المناطق الحضرية في طليعة النقاش العام. ويُقترح التركيز على الامتثال للقانون الدولي الإنساني وللتدابير السياسية الإضافية باعتباره مسألة ذات أولوية، بما في ذلك مواقف الحركة الثابتة - لا سيما بشأن العواقب الإنسانية غير المقبولة لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان وتعزيز الالتزامات السياسية الوطنية بتجنب استخدام هذه الأسلحة.

(4) الآثار المترتبة على الموارد

تُلقي العواقب الإنسانية الفظيعة للحروب في المدن على عاتق حركتنا مسؤولية تكثيف استجاباتها الوقائية والميدانية. ولذلك، من المتوقع أن تترتب على تنفيذ خطة العمل المقترحة بفعالية آثار على الموارد. ويمكن أن تُستخدم الموارد المالية والبشرية القائمة استخداماً جزئياً في تنفيذ الالتزامات المقترحة في مشروع خطة العمل. وعلى سبيل المثال، قد تُنفذ الالتزامات المقترحة المتعلقة بالتواصل الإعلامي والدبلوماسية الإنسانية (القسمان جيم ودال من خطة العمل، تبعاً)، إلى حد ما، دون الحاجة إلى موارد مالية و/أو بشرية إضافية. ولكن، من المتوقع أن تتطلب الالتزامات المقترحة التي تتعلق بتنسيق التنفيذ وعمليات الرصد والتقييم (القسم هاء من خطة العمل) وتجميع التحليلات والأدوات والنظم والمنهجيات والوحدات التدريبية وتطويرها (لا سيما في القسم ألف من خطة العمل) بعض الاستثمار في الموارد البشرية. وقد يتطلب التنفيذ الكامل للالتزامات المقترحة المتعلقة بالاستجابة الميدانية للحركة استثمارات كبيرة في الموارد المالية والبشرية، لا سيما لتعزيز العناصر الرئيسية فيما يخص أمن الموظفين والمتطوعين، وإعداد إطار للتدخل السريع ونشره، عند الاقتضاء، من أجل ضمان الحصول على الخدمات الأساسية (القسم باء من خطة العمل).

وتظهر أيضاً الحاجة إلى تخصيص موارد مالية وبشرية من أجل نجاح خطة العمل في الالتزام المقترح في خطة العمل الذي تتعهد فيه جميع مكونات الحركة "بحشد موارد إضافية لدعم تنفيذ خطة العمل، ولا سيما لدعم الجمعيات الوطنية العاملة في سياقات الحروب في المناطق الحضرية"، قدر الإمكان وبما يتماشى مع الأولويات القائمة.

(5) التنفيذ والرصد

يدعو مشروع القرار اللجنة الدولية إلى دعم تنفيذ خطة عمل الحركة وتنسيق هذا التنفيذ ورصده وتقديم تقرير بشأنه، حسب الاقتضاء.

وعلى النحو المبين في القسم هاء من خطة العمل المتعلق بالتنفيذ، ثمة حاجة إلى كفاءة قدرة جميع مكونات الحركة، ولا سيما الجمعيات الوطنية العاملة في سياق الحروب في المناطق الحضرية، على تنفيذ التزامات الحركة تنفيذاً فعالاً. وبناءً عليه، ستقوم اللجنة الدولية، بالتشاور مع الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية، "بوضع خطة لمراقبة التنفيذ وتقييمه، وتشكيل فريق مرجعي للحركة معني بالحروب في المدن من أجل توجيه تنفيذ خطة العمل هذه ودعمها".

واعترافاً بأن للحركة دوراً رئيسياً في رسم معالم النقاش المستقبلي بشأن الحروب في المناطق الحضرية، فإن القرار وخطة العمل يهدفان إلى توجيه الحركة نحو موقف موحد وواضح وقوي بشأن الحاجة إلى الوقاية من العواقب المدمرة للحروب في المناطق الحضرية، والاستجابة لها، في المؤتمر الدولي الرابع والثلاثين في عام 2023 وما بعده. وكما هو مذكور أعلاه، يبحث القرار وخطة العمل أيضاً الدول على اغتنام مناسبة انعقاد المؤتمر الدولي في عام 2023 العمل من أجل الوقاية من العواقب الإنسانية الخطيرة للحروب في المناطق الحضرية، والحد منها، بما في ذلك عن طريق توفير الموارد لدعم تنفيذ خطة عمل الحركة.

(6) الاستنتاجات والتوصيات

يسعى مشروع القرار بشأن "الحروب في المدن" وملحقه بشأن "خطة عمل الحركة للوقاية من الآثار الإنسانية للحروب في المدن والاستجابة لها للفترة 2022-2027" إلى تعزيز قدرة الحركة على الوقاية من المعاناة التي تسببها الحروب في المناطق الحضرية، والاستجابة لها. ويتضمن مشروع خطة العمل مجموعة من الالتزامات التي يتعين على اللجنة الدولية والاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية تنفيذها، حسب الضرورة والإمكانية، حتى انعقاد مجلس المندوبين لعام 2027.

وتهدف خطة العمل تحديداً إلى تحسين القدرة الجماعية للحركة على (أ) توثيق الآثار الإنسانية للحروب في المدن؛ (ب) وتعزيز استجابة الحركة الميدانية لحماية الأشخاص المتضررين من الحروب في المناطق الحضرية ومساعدتهم؛ (ج) والتوعية بالشواغل الإنسانية للحركة بواسطة التواصل الإعلامي العام؛ (د) والتأثير على السياسات والممارسات بواسطة الدبلوماسية الإنسانية. وتُتَرحَّخ خطة العمل إجراءات مفصلة لتلتزم الحركة بتنفيذها، وتحدد مسؤوليات معينة كي تنفذها مكونات الحركة.